



Distr.
GENERAL

A/37/676
30 November 1982
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والثلاثون
البند ٩١ من جدول الأعمال

عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلام

تقرير اللجنة الثالثة

المقرر : السيد كارل بورشارد (جمهورية ألمانيا الاتحادية)

أولا - مقدمة

- ١ - قررت الجمعية العامة ، في جلستها العامة الرابعة المعقودة في ٢٤ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ ، أن تدرج في جدول أعمالها البند المعنون "عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلام : (أ) تنفيذ برنامج العمل للنصف الثاني من عقد الأمم المتحدة للمرأة : تقرير الأمين العام ؛ (ب) صندوق التبرعات لعقد الأمم المتحدة للمرأة : تقرير الأمين العام ؛ (ج) مشروع اعلان بشأن مشاركة المرأة في الكفاح في سبيل تعزيز السلم الدولي وفي حل المشاكل القومية والدولية الحيوية الأخرى : تقرير الأمين العام " .
وأن تحيله الى اللجنة الثالثة .
- ٢ - ونظرت اللجنة في هذا البند مع البند ٩٢ في جلساتها ٣٠ و٣٢ الى ٣٧ و٤٩ و٥٤ المعقودة في ٢٢ و٢٣ و٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر . ويرد سرد لمناقشة اللجنة في المحاضر الموجزة ذات الصلة A/C.3/37/SR.30 و 37-32 و 49 و 54) .
- ٣ - وكان معروضا على اللجنة الوثائق التالية :
(أ) تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الفصل الخامس ، الفرع بـ (A/37/3)
(الجزء الأول) (١) ؛

(١) سيصدر بوصفه الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والثلاثون ، الطمح

رقم ٣ (A/37/3) .

- (ب) تنفيذ برنامج العمل للنصف الثاني من عقد الأمم المتحدة للمرأة : تقرير الأمين العام A/37/458 و Add.1 ؛
- (ج) صندوق التبرعات لعقد الأمم المتحدة للمرأة : تقرير الأمين العام (A/37/421) ؛
- (د) مشروع اعلان بشأن مشاركة المرأة في الكفاح في سبيل تعزيز السلم الدولي وفي حل المشاكل القومية والدولية الحيوية الأخرى : تقرير الأمين العام A/37/144 و Corr.1 و Add.1 ؛
- (هـ) تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في اعداد دراسة استقصائية عالمية عن دور المرأة في التنمية (A/37/381) ، مقدم تحت البند ٢١ (ك) من جدول الأعمال (اشراك المرأة وادماجها بصورة فعالة في عطية التنمية) ؛
- (و) رسالة مؤرخة في ١٨ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٢ ، موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لكهوتشيا الديمقراطية لدى الأمم المتحدة (A/37/551) .
- ٤ - وفي الجلسة ٣٠ المعقودة في ٢ تشرين الثاني / نوفمبر أدلى كل من الأمين العام المساعد للتنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية ومدير معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة ببيان استهلالي .

ثانيا - النظر في المقترحات

ألف - مشروع القرار A/C.3/37/L.33

- ٥ - في الجلسة ٤٩ المعقودة في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ، قدم ممثل الأرجنتين مشروع قرار (A/C.3/37/L.33) المعنون " المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة " واشتركت في تقديمه الأرجنتين ، الاردن ، اكوادور ، انغولا ، اوروغواي ، باكستان ، بلجيكا ، بوليفيا ، بيرو ، جامايكا ، الجزائر ، جزر البهاما ، الجمهورية الدومينيكية ، الدانمرك ، زائير ، السلفادور ، غواتيمالا ، فرنسا ، الفلبين ، فنزويلا ، كوبا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، مصر ، المغرب ، النرويج ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، الهند ، اليابان ، يوغوسلافيا ، ثم انضمت اليها بنما ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، زهابوي .
- ٦ - وفي الجلسة ٥٤ المعقودة في ٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار بدون تصويت (انظر الفقرة ٣١ ، مشروع القرار الأول) .

با* - مشروع القرار A/C.3/37/L.36/Rev.1

٧ - في الجلسة ٤٩ المعقودة في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ، قدم ممثل الولايات المتحدة الأمريكية مشروع القرار (A/C.3/37/L.36/Rev.1) المعنون " ادماج المرأة في عملية التنمية " الذي اشتركت في تقديمه الاردن ، الدانمرك ، الفلبين ، كوستاريكا ، كولومبيا ، كينيا ، ليسوتو ، المغرب ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النرويج ، نيبال ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان ، وكذلك اندونيسيا ثم انضمت اليها ايطاليا ، ترينيداد وتوباغو .

٨ - وفي الجلسة ٥٤ المعقودة في ٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر اعتمدت اللجنة مشروع القرار بدون تصويت (انظر الفقرة ٣١ ، مشروع القرار الثاني) .

جيم - مشروع القرار A/C.3/37/L.40

٩ - في الجلسة ٤٩ المعقودة في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ، قدم ممثل بنغلاديش مشروع القرار (A/C.3/37/L.40) المعنون " عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلام " باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة السبعة والسبعين .

١٠ - وفي الجلسة ٥٤ المعقودة في ٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر ، اقترح ممثل الدانمرك التعديلات التالية :

(أ) اضافة عبارة " كما اعتمد في المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة الذي عقد في كونهانغ في عام ١٩٨٠ " في نهاية الفقرة الثانية من الديباجة ؛

(ب) اضافة عبارة " التوصيات ذات الصلة من " بعد لفظة " تنفيذ " في الفقرة ٣ من المنطوق .

١١ - وقبل ممثل بنغلاديش باسم مقدمي المشروع التعديلات ونقح مشروع القرار وفقا لذلك .

١٢ - وفي الجلسة ذاتها ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار ، بصيغته المنقحة شفويا ، بدون تصويت (انظر الفقرة ٣١ ، مشروع القرار الثالث) .

دال - مشروع القرار A/C.3/37/L.32

١٣ - في الجلسة ٤٩ المعقودة في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ، قدمت ممثلة منغوليا مشروع

القرار A/C.3/37/L.32 المعنون "تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية" واشتركت في تقديمه اثيوبيا ، افغانستان ، انغولا ، بنن ، الجزائر ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، كوا ، مدغشقر ، منغوليا ، موزامبيق ، نيكاراغوا ، واليمن الديمقراطية ، وكذلك فييت نام ، ثم انضمت اليها الرأس الأخضر ، سيراليون ، مالي .

١٤ - وفي الجلسة ٤٥ المعقودة في ٢٤ تشرين الثاني /نوفمبر نقّح ممثل منغوليا شفويا مشروع القرار على النحو التالي :

(أ) أضيفت الفقرة التالية بوصفها الفقرة الخامسة من الديباجة :

" وان تشير الى اعلان الجادى وبرنامج العمل اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية ، وخصوصا ادراج المرأة في عطية التنمية الريفية ، "

(ب) أهدت صياغة الفقرة الخامسة من الديباجة (السادسة الآن) والتي كان نصها كما يلي :

" وان تضع في اعتبارها أن غالبية النساء ، ولا سيما في البلدان النامية ، يعشن ويعملن في المناطق الريفية وأنهن الأشد تضررا بتوسع الاستغلال الزراعي الذي قامت به الشركات عبر الوطنية مؤخرا ، "

لكي تصبح على النحو التالي :

" وان تضع في اعتبارها أن غالبية النساء ، ولا سيما في البلدان النامية ، يعشن ويعملن في المناطق الريفية ، وهن بالتالي اللائي يعانين من الآثار السلبية للتوسع الزراعي وخاصة من قبل الشركات عبر الوطنية ؛ "

(ج) في الفقرة السابعة من الديباجة (الثامنة الآن) ، استعيض عن لفظ "الأمن" بلفظ "التعاون" وتحذف كلمة "اللازمة" بعد كلمة "الشروط" ؛

(د) أضيفت الفقرة الجديدة التالية بوصفها الفقرة التاسعة من الديباجة :

" واقترنا منها أيضا بأن التنفيذ الفعال لحقوق الانسان الأساسية ضرورى لتحسين حالة المرأة الريفية " ؛

(هـ) في الفقرة ٢ من المنطوق أضيفت عبارة " ولا سيما منظمة الأغذية والزراعة بعد عبارة " هيئات الأمم المتحدة " ؛

(و) في الفقرة ٣ من المنطوق أضيفت عبارة " في إطار نظام الإبلاغ المتكامل عن مركز المرأة والذي تقرر الأخذ به في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٨/١٩٨٠ " بعد عبارة " أن يقوم " .

وفي الجلسة ذاتها أجرت ممثلة منغوليا ، باسم مقدي المشروع تنقيحات شفوية أخرى على النص وفقا لما يلي :

(أ) أضيفت لفظة " اضافة " بعد لفظة " تدابير " ، مع أخذ الاقتراح المقدم من ممثلة المغرب في الاعتبار ، في الفقرة العاشرة من الديباجة والفقرة (١) من المنطوق ؛

(ب) وعقب اقتراح لمثلي الأرجنتين والهند أعيدت صياغة الفقرة الخامسة من الديباجة (السادسة الآن) لتصبح كما يلي :

" وان توضع في اعتبارها أن غالبية النساء ، ولا سيما في البلدان النامية ، يعيشن ويعملن في المناطق الريفية ومعانين أكثر المعاناة من استغلال العمل الزراعي وخاصة من قبل الشركات عبر الوطنية " .

١٥ - وفي الجلسة ذاتها صوتت اللجنة على مشروع القرار A/C.3/37/L.32 ، بصيغته المنقحة شفويا ، وكانت النتيجة كما يلي :

(أ) اعتمدت الفقرة السادسة من الديباجة بأغلبية ٧٥ صوتا مقابل صوت واحد مع امتناع ٤٣ عضوا عن التصويت ؛

(ب) اعتمد مشروع القرار ككل بصيغته المنقحة شفويا بدون تصويت (انظر الفقرة ٣١ ، مشروع القرار الرابع) .

هـ - مشروع القرار A/C.3/37/L.34

- ١٦ - في الجلسة ٤٩ ، المعقودة في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر قدم ممثل بنغلاديش باسم السيد ول الأعضاء بالأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة السبعة والسبعين مشروع القرار (A/C.3/37/L.34) المعنون " الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة " .
- ١٧ - وفي الجلسة ٥٤ ، المعقودة في ٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر قام ممثل بنغلاديش باسم مقدم مسي مشروع القرار بتعديل الفقرة ٣ من المنطوق شفويا وذلك بحذف لفظة " الأعضاء " الواردة بعد لفظة " الدول " .
- ١٨ - وفي الجلسة ذاتها اعتمدت اللجنة مشروع القرار دون تصويت (أنظر الفقرة ٣١ ، مشروع القرار خاصا) .

واو - مشروع القرار A/C.3/37/L.37

- ١٩ - وفي الجلسة ٤٩ المعقودة في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ، قدم ممثل كندا مشروع القرار (A/C.3/37/L.37) المعنون " المرأة في الحياة العامة " ، والذي اشتركت في تقديمه المانييسا (جمهورية - الاتحادية) ، ايسلندا ، الدانمرك ، شيلي ، فرنسا ، كندا ، نيوزيلندا ، هولندا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان ، اليونان ، وانضمت اليها بعد ذلك اثيويسا ، الاردن ، اندونيسيا ، ايطاليا ، الفلبين ، كوستاريكا . وينص منطوق مشروع القرار على ما يلي :
- ١ - تلاحظ مع الأسف أن المرأة مازالت غير ممثلة على أساس المساواة مع الرجل في مناصب صنع القرارات في أغلبية المؤسسات الوطنية والدولية (المجالس ، واللجان بأنواعها ، والوفود ، الخ) ؛
- ٢ - تطلب الى جميع الدول الأعضاء بذل جهود خاصة ، قبل نهاية عقد الأمم المتحدة للمرأة في عام ١٩٨٥ ، لترشيح النساء وتعيينهن ، مع أخذ كفاءتهن الفنية فسي الاعتبار اللازم وعلى أساس المساواة مع الرجال ، في مناصب صنع القرارات في تلك الهيئات الوطنية والدولية التي لا يوجد فيها تمثيل عادل للمرأة ؛
- ٣ - تطلب الى الأمين العام للأمم المتحدة والى الرؤساء التنفيذيين لمؤسسات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة ، بذل مزيد من الجهود ، قبل نهاية عقد الأمم المتحدة للمرأة في عام ١٩٨٥ ، لاقتفاء النساء وتعيينهن ، مع أخذ كفاءتهن الفنية في الاعتبار اللازم وعلى أساس المساواة مع الرجال ، في مناصب صنع القرارات في الأمانة العامة وأجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها .

٢٠ - وفي الجلسة ٥٤ ، المعقودة في ٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر ، عدل ممثل كندا شفويا نص مشروع القرار على النحو التالي :

(أ) أخذت في الاعتبار المقترحات المقدمة من باكستان ، وترينيداد وتوباغو ، والكويت فاستعويض في الفقرة ١ من المنطوق عن عبارة " تلاحظ مع الأسف " بعبارة " تلاحظ مع القلق " وحذفت الكلمات الواردة بين قوسين ؛

(ب) أخذ في الاعتبار اقتراح مقدم من ممثلة المغرب فحلت في الفقرة ٢ من المنطوق عبارة " على أساس المساواة مع الرجال ، مع إيلاء الاعتبار الواجب لنفس المعايير الفنية " ، مكسبان عبارة " مع أخذ كفاءتهن الفنية في الاعتبار اللازم وعلى أساس المساواة مع الرجال " ؛

(ج) أخذ في الاعتبار اقتراح مقدم من ممثلة المغرب فحلت في الفقرة ٣ من المنطوق عبارة " تشيئا مع المادة ١٠١ من ميثاق الأمم المتحدة " مكان عبارة " مع أخذ كفاءتهن الفنية فسي الاعتبار اللازم وعلى أساس المساواة مع الرجال " ؛

(د) أضيفت لفظة " منظومة " قبل عبارة " الأمم المتحدة " في نهاية الفقرة .

٢١ - ثم انضمت المغرب الى مقدمي مشروع القرار المنقح .

٢٢ - وفي الجلسة ذاتها ، اعتمدت اللجنة دون تصويت مشروع القرار بصيغته المنقحة شفويا (أنظر الفقرة ٣١ ، مشروع القرار سادسا) .

زاي - مشروع القرار A/C.3/37/L.24

٢٣ - في الجلسة ٤٩ ، المعقودة في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر قدم ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية مشروع القرار (A/C.3/37/L.27) المعنون " صندوق التبرعات لعقد الأمم المتحدة للمرأة " والذي اشتركت في تقديمه جامايكا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، نيجيريا ، والهند .

٢٤ - وفي الجلسة ٥٤ المعقودة في ٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر اعتمدت اللجنة مشروع القرار دون تصويت (أنظر الفقرة ٣١ ، مشروع القرار سابعا) .

حبا - مشروع القرار A/C.3/37/L.38

٢٥ - في الجلسة ٤٩ ، المعقودة في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ، قدم ممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية مشروع القرار A/C.3/37/L.38 المعنون " اعلان بشأن مشاركة المرأة في الكفاح في تعزيز السلم والتعاون الدوليين " ، والذي اشتركت في تقديمه اثيوبيا ، أفغانستان ، أنغولا ، بلغاريا ،

تشيكوسلوفاكيا ، الجزائر ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، الرأس الأخضر ، العراق ، فييت نام ، كوسا ، مالي ، مدغشقر ، منغوليا ، موزامبيق ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، هنغاريا ، اليمن الديمقراطية ، وانضمت اليها بعد ذلك كل من الجماهيرية العربية الليبية وغينيا - بيساو .

٢٦ - وفي الجلسة ٥٤ ، المعقودة في ٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر قام ممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية باسم مقدمي مشروع القرار بتعديل نصه شفويا كما يلي :

(أ) المادة ٩ التي نصها كما يلي :

" تتخذ جميع التدابير اللازمة لتقديم التضامن والدعم للنساء اللاتي يكن من ضحايا الفصل العنصري ، وجميع أشكال العنصرية ، والتمييز العنصري ، والاستعمار ، والاحتلال ، والعدوان ، والجديد ، والآخرى لحقوق الانسان والحريات الأساسية . "

أعيدت صياغتها على النحو التالي :

" تتخذ جميع التدابير اللازمة لتقديم التضامن والدعم للنساء اللاتي يكن من ضحايا الانتهاكات الجماعية والصارخة لحقوق الانسان مثل الفصل العنصري ، وجميع أشكال العنصرية ، والتمييز العنصري ، والاستعمار ، والاحتلال ، والعدوان ، والآخرى لحقوق الانسان . "

(ب) الفقرة الفرعية (د) من المادة ١٢ ونصها كما يلي :

" (د) دعم زيادة استخدام المرأة على جميع المستويات في الأمانة العامة للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وفقا لجدول التوزيع الجغرافي العادل . "

أعيدت صياغتها على النحو التالي :

" (د) دعم زيادة استخدام المرأة على جميع المستويات في الأمانة العامة للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة مع مراعاة كفاءتها ، ومقدرتها الفنية ونزاهتها ووفقا لجدول التوزيع الجغرافي العادل . "

(ج) المادة ١٤ التي نصها كما يلي :

" ان الحكومات والمنظمات غير الحكومية والأفراد مطالبون ببذل كل ما في وسعهم لتشجيع تنفيذ المبادئ الواردة في هذا الاعلان . "

أعيدت صياغتها على النحو التالي :

" ان الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية بما في ذلك الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والأفراد مطالبون ببذل كل ما في وسعهم لتشجيع تنفيذ المبادئ الواردة في هذا الاعلان . "

- ٢٧ - وفي الجلسة ذاتها اقترحت مثثة المغرب أن يستعاض في الفقرة الفرعية (د) من المادة ١٢ عن عبارة " مع مراعاة كفايتها ومقدرتها الغنية ونزاهتها " ووفقاً لبدأ التوزيع الجغرافي العسادل " بعبارة " تشبها مع المادة ١٠١ من ميثاق الأمم المتحدة " .
- ٢٨ - وفي نفس الجلسة ، اقترح مثل الولايات المتحدة الأمريكية أن تضاف في المادة ٩ لفظة " جميع " قبل عبارة " الانتهاكات الأخرى لحقوق الانسان " .
- ٢٩ - وفي الجلسة ذاتها ، وافق مثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية باسم مقدمي مشروع القسوار على الاقتراحين المقدمين من المغرب والولايات المتحدة الأمريكية وقام بتعديل النص وفقاً لذلك .
- ٣٠ - وفي الجلسة نفسها ، اعتمدت اللجنة دون تصويت مشروع القرار بصيغته المعدلة شفويًا (أنظر الفقرة ٣١ ، مشروع القرار ثامنا) .

ثالثا - توصيات اللجنة الثالثة

٣١- توصي اللجنة الثالثة الجمعية العامة باعتماد مشاريع القرارات التالية :

مشروع القرار الأول

المعهد الدولي للتدريب والبحث من أجل النهوض بالمرأة

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قرارها ١٢٨/٣٦ المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨١ ، الذي اكدت فيه أهمية المساهمات التي يسهم بها المعهد الدولي للتدريب والبحث من اجل النهوض بالمرأة في اعمال جميع هيئات ووكالات ومؤسسات الامم المتحدة العاملة في ميدان النهوض بالمرأة ، وان تشير كذلك الى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٧/١٩٨٢ المؤرخ في ٤ ايار/ مايو ١٩٨٢ ، الذي كان ما قام به المجلس فيه أن أحاط علما مع الارتياح بتقرير الامين العام عن التطورات المتصلة بالجوانب التنظيمية للمعهد (٢) ومقرر مجلس أمناء المعهد (٣) ، وأن أعرب عن ارتياحه لبرنامج المعهد وأنشطته المعتمدة للفترة ١٩٨٢-١٩٨٣ ،

- ١- تحيط علما مع الارتياح بالتقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل المعهد ؛
- ٢- تؤيد مفهوم الشبكة الذي سيطور على مراحل مع مؤسسات منظومة الامم المتحدة والمؤسسات الاقليمية والوطنية باعتباره أسلما للتشغيل لتنفيذ برنامج المعهد ؛
- ٣- تكرر الاعراب عن الحاجة الى ان يباشر المعهد البحث والتدريب اللذين يفضيان على وجه الخصوص الى فهم أفضل لدور المرأة في التنمية وأساليب أكثر فعالية لتعزيز دور المرأة في التنمية وزيادة الانشطة من اجل مشاركة المرأة مشاركة أوفى في التنمية ، ولا سيما في ميدان التعاون التقني ؛
- ٤- تعيد تأكيد أن أنشطة المعهد في ميداني البحث والتدريب ينبغي أن تهدف الى تدعيم الروابط بين القضايا التي تؤثر على المرأة والانشطة الانمائية الرئيسية على كافة الأصعدة ؛
- ٥- تطلب الى اللجان الاقليمية ، والوكالات المتخصصة والمؤسسات والهيئات الأخرى في منظومة الامم المتحدة ان تستمر في التعاون مع المعهد وأن تكفل مشاركته في الأنشطة المتصلة بالمرأة في مجال التنمية ؛

(٢) E/1982/33

(٣) E/1982/11

- ٦- تؤكد الحاجة الى ان تنظر جميع الدول الاعضاء في تقديم مساهمات مالية لصندوق الامم المتحدة الاستثنائي للمعهد الدولي للتدريب والبحث من اجل النهوض بالمرأة والتعاون بطرق أخرى مع المعهد من أجل كفاءة تمويله على نحو منظم وفعال لتسهيل تنفيذ برنامجه ؛
- ٧- تدعو الأمين العام الى ان يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين تقريراً عن الأنشطة البرنامجية للمعهد ؛
- ٨- تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والثلاثين بنداً معنوناً " المعهد الدولي للتدريب والبحث من أجل النهوض بالمرأة " .

مشروع القرار الثاني

ادماج المرأة في عملية التنمية

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى الفقرات من ١٩٠ الى ١٩٦ من خطة العمل العالمية لتنفيذ أهداف السنة الدولية للمرأة (٤) ، التي دعت وكالات الامم المتحدة والهيئات الحكومية الدولية والاقليمية والاقليمية المختصة الى ان تفحص بعناية جميع الخطط والمشاريع القائمة بغية توسيع مجال أنشطتها لتشمل المرأة واستحداث مشاريع جديدة ومبتكرة لتشمل المرأة ،

وان تضع في اعتبارها أن التنمية هي احد مواضيع عقد الامم المتحدة للمرأة ،

وان تشير كذلك الى الفقرتين ٢٣٣ و ٢٣٤ من برنامج العمل للنصف الثاني من عقد الامم المتحدة للمرأة (٥) ، اللتين أوصتا باتخاذ العديد من التدابير في مجالات التعاون التقني ، والتدريب والخدمات الاستشارية ،

وان تحيط علماً بالفقرة ٥٠ من الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث (٦) ، التي نصت على انه ينبغي كفاءة اشترك جميع السكان اشتركا كامبلا وفعالا في جميع مراحل عملية التنمية ،

(٤) تقرير المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة ، مدينة مكسيكو ، ١٩ حزيران/يونيه الى ٢ تموز/يوليه ١٩٧٥ (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.76.IV.1) ، الفصل الثاني ، الجزء ألف .

(٥) تقرير المؤتمر العالمي لعقد الامم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلام ، كوبنهاغن ، ١٤-٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٠ (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.80.IV.3 والتصويب) ، الفصل الثاني ، الجزء ألف .

.../...

(٦) القرار ٥٦/٣٥ ، المرفق .

وان تتطلع الى المؤتمر العالمي للمرأة الذي سيعقد في عام ١٩٨٥ ، والذي سيتم فيه استعراض وتقييم منجزات العقد والحاجة لمتابعة هذه المنجزات بعد انقضاء العقد ، واقتناعاً منها بأهمية ادماج المرأة ادماجاً كاملاً في جميع مجالات التنمية ، بوصفها مشاركة ومستفيدة على السواء ،

وان تدرك أن ازدياد تنسيق ومعرفة الأنشطة المضطلع بها في هذا المجال في اطار الوكالات المتخصصة للامم المتحدة واللجان الإقليمية ، ومن جانب الدول الاعضاء والمنظمات غير الحكومية من شأنه ان يسهل تبادل الخبرات والفاهيم وان يكون مفيداً للجميع ،

وان تعرب عن تقديرها للمنظمات التي قدمت تقارير منتظمة عن تنفيذ أهداف خطة العمل العالمية وبرنامج العمل ،

١- تطلب الى الامين العام ان يشجع الوكالات المتخصصة واللجان الإقليمية على أن تضع سياسة شاملة ، ان لم تكن قد فعلت ذلك بعد ، فيما يتصل باهتمامات المرأة ، بوصفها مشاركة ومستفيدة على السواء في أنشطة التعاون التقني والأنشطة الانمائية وعلى ان تضع استراتيجية تضمن ان تكون المرأة جزءاً لا يتجزأ من هذه الأنشطة ؛

٢- تحث المنظمات المذكورة اعلاه على اتخاذ كل تدبير مناسب في حدود الموارد القائمة لرصد تنفيذ السياسات والاستراتيجيات الأنفسية الذكر وللمساعدة في نشر هذه المعلومات عند الطلب على الدول الاعضاء والاطراف الأخرى المهتمة بالأمر ؛

٣- ترجو من الامين العام ان يقوم بتنفيذ جميع الأنشطة التي يدعو اليها هذا القرار في حدود الموارد القائمة وان يقدم تقريراً مرحلياً الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين كي تنظر فيه ، مراعيًا قرار الجمعية العامة ١٢٧/٣٦ المؤرخ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨١ المعنون " اجراء دراسة في الامم المتحدة للمسائل المتعلقة بدم المرأة في التنمية " .

مشروع القرار الثالث

عقد الامم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم

ان الجمعية العامة ،

ان تضع في اعتبارها قراراتها ٣٢٠١ (د-٦) و ٣٢٠٢ (د-٦) ، المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ ، والمتضمنين للاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، و ٣٢٨١ (د-٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤ ، والمتضمنين ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، و ٣٣٦٢ (د-٧) المؤرخ في ١٦ أيلول / سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ،

.../...

وان تشير الى قراراتها ١٣٦/٣٥ المؤرخ في ١١ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٠ و ١٢٦/٣٦ المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨١ ، اللذين أيدت فيهما برنامج العمل للنصف الثاني من عقد الامم المتحدة للمرأة بالصيغة التي اعتمدها بها المؤتمر العالمي لعقد الامم المتحدة للمرأة ، المعقود في كوتنهاغن عام ١٩٨٠ ،

وان تؤكد دور مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية بالامانة العامة كمركز تنسيق لمؤسسات منظومة الامم المتحدة فيما يتعلق بالانشطة المضطلع بها في تنفيذ برنامج العمل للنصف الثاني من عقد الامم المتحدة للمرأة ،

وان تشير أيضا الى قرارها ١٢٨/٣٦ المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨١ بشأن انشاء المعهد الدولي للبحث والتدريب من اجل النهوض بالمرأة ؛ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٧/١٩٨٢ ، المؤرخ في ٤ ايار/ مايو ١٩٨٢ بشأن برنامج المعهد وأنشطته ،

وقد نظرت في تقارير الامين العام عن صندوق التبرعات لعقد الامم المتحدة للمرأة (٧) وعن حالة اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة (٨) ؛ وعن أنشطة و برامج المعهد الدولي للبحث والتدريب من اجل النهوض بالمرأة ،

١- تحيط علما مع التقدير بتقرير الامين العام عن تنفيذ برنامج العمل للنصف الثاني من عقد الامم المتحدة للمرأة (٩) ؛

٢- ترحب بما اتخذته الحكومات ومؤسسات منظومة الامم المتحدة ، بما في ذلك اللجان الاقليمية ، من خطوات ترمي الى احراز تقدم في سبيل الانجاز الفعال لأهداف عقد الامم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم ؛

٣- تطلب الى الحكومات ومؤسسات منظومة الامم المتحدة ، بما في ذلك اللجان الاقليمية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ان تولي مزيدا من الاهتمام للحاجة الى اتخاذ تدابير عملية ترمي الى تنفيذ التوصيات ذات الصلة من برنامج العمل للنصف الثاني من عقد الامم المتحدة للمرأة وان تقوم ، على وجه الخصوص ، بتوسيع أنشطة التعاون التقني التي من شأنها ان تكفل المشاركة الكاملة للمرأة على قدم المساواة في جميع قطاعات عملية التنمية وعلى جميع مستوياتها ، بوصفها عاملا من عوامل التنمية واستفادة منها ؛

٤- تؤكد على الدور المستمر لمركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية كمركز تنسيق لمؤسسات منظومة الامم المتحدة فيما يتعلق بالانشطة المضطلع بها تنفيذ البرنامج العمل ؛

(٧) A/37/421

(٨) A/37/349 و Add.1

(٩) A/37/458 و Add.1

- ٥- تلاحظ مع الارتياح ما يقدمه صندوق التبرعات لعقد الامم المتحدة للمرأة من ساهمة في تنفيذ برنامج العمل ، وذلك بصورة رئيسية عن طريق مشاريع ابتكارية وتجريبية على الصعيد الشعبي ؛
- ٦- تلاحظ مع الارتياح بد أعمال المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة وتدعو الى مواصلة الاسهام في انجاز أهداف العقد ؛
- ٧- تلاحظ مع الارتياح أنه حتى ١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ ، كانت خمس واربعون دولة من الدول الاعضاء قد صدقت على اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة أو انضمت اليها ؛
- ٨- تدعو جميع الدول التي لم تصبح بعد اطرافا في الاتفاقية الى ان تفعل ذلك ؛
- ٩- ترحب ببدء أعمال لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة ، التي عقدت اجتماعها الاول في فيينا في الفترة من ٦٨ الى ٢٢ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٢ ؛
- ١٠- ترجو من الامين العام ان يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين تقريرا عن الخطوات المتخذة لتنفيذ هذا القرار ؛
- ١١- ترجو أيضا من الامين العام ان يقدم الى الجمعية العامة في الدورة نفسها تقريرا عن حالة الاتفاقية ؛
- ١٢- تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والثلاثين بنداً معنوناً "عقد الامم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلام" .

مشروع القرار الرابع

تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية

ان الجمعية العامة ،

- ان تضع في اعتبارها أهداف عقد الامم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلام ،
- وان تشير الى قرارها ١٣٦/٣٥ المؤرخ في ١١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٠ ، الذي أقرت فيه برنامج العمل للنصف الثاني من عقد الامم المتحدة للمرأة ،
- وان تؤكد من جديد الاهتمام الذي توليه الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث (١٠) للحاجة الى تحسين مركز المرأة وتأمين مشاركتها الكاملة في عملية التنمية بوصفها عاملاً من عوامل التنمية وستفيد منها ،

(١٠) القرار ٣٦/٣٥ ، المرفق .

وان تؤكد من جديد كذلك على الاهمية المعطاة في برنامج العمل للنصف الثاني من عقد الام المتحدة للمرأة وفي اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة (١١) ، لضرورة تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية في كثير من انحاء العالم ،

وان تشير الى اعلان المبادئ وبرنامج العمل اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية (١٢) ، لا سيما فيما يتعلق بادمج المرأة في عطية التنمية الريفية ،

وان تضع في اعتبارها ان غالبية النساء ، ولا سيما في البلدان النامية ، يعشن ويعملن في المناطق الريفية وانهن يكابدن اشد المكابدة من استغلال العمال الزراعيين وبوجه خاص من جانب الشركات عبر الوطنية ،

واقترنا منها بأن استئصال الفصل العنصري ، وجميع اشكال التمييز العنصري ، والاستعمار ، والاستعمار الجديد ، والعدوان ، والاحتلال والسيطرة الاجنبيين امر جوهري لاجراء مزيد من التحسين على حالة المرأة الريفية ،

وان ترى ان تعزيز السلم والتعاون الدوليين من اهم الشروط لاجراء مزيد من التحسين على حالة المرأة الريفية ،

واقترنا منها ايضا بأن الاعمال الفعال لحقوق الانسان الاساسية امر جوهري لتحسين حالة المرأة الريفية ،

وان تدرك الحاجة الملحة لاتخاذ تدابير مناسبة اضافية تستهدف اجراء المزيد من التحسين على حالة المرأة في المناطق الريفية ،

وان تدرك أيضا أهمية تبادل الخبرات في هذا الميدان فيما بين الدول ،

١- تطلب الى الدول الاعضاء اتخاذ تدابير مناسبة اضافية لزيادة تحسين الاحوال الاقتصادية والاجتماعية للمرأة في المناطق الريفية ؛

٢- ترجو من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة مركز المرأة ، واللجان الاقليمية وغيرها من هيئات منظومة الام المتحدة ، وبوجه خاص منظمة الام المتحدة للاغذية والزراعة ، تركيز اهتمام اكبر لمشاكل النهوض بمركز المرأة الريفية ؛

٣- ترجو من الامين العام ان يقوم ، في اطار النظام المتكامل للابلاغ عن حالة المرأة الذي قرره المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٣٨/١٩٨٠ المؤرخ في ٢ أيار/مايو ١٩٨٠ ،

(١١) القرار ١٨٠/٣٤ ، المرفق .

(١٢) انظر تقرير المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية ، روما ، ١٢-٢٠ تموز/يوليه ١٩٧٩ (WCARRD/REP) ؛ الذي أُحيل الى أعضاء الجمعية العامة بمذكرة الأمين العام . (A/34/485)

باعداد تقرير شامل يتضمن الملاحظات والتعليقات الواردة من الحكومات بشأن الخبرات الوطنية فسي مجال تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية ، مع ايلاء اهتمام خاص لنواح معينة مثل الضمان الاجتماعي ، ورعاية الأم والطفل ، والمرافق الصحية والتدريب ، والتعليم ، وفرص العمالة ؛

٤ - ترجو أيضا من الأمين العام أن ينظر في عقد حلقة دراسية أقاليمية عن الخبرات الوطنية المتصلة بتحسين حالة المرأة في المناطق الريفية ، مع التركيز بصفة خاصة على مشكلة البلدان النامية ، وذلك في إطار برنامج العمل للنصف الثاني لعقد الأمم المتحدة للمرأة ، وبوصف ذلك أمرا ذا أولوية ؛

٥ - ترجو كذلك من الأمين العام ان يقدم الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين عن طريق لجنة مركز المرأة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، التقرير المذكور في الفقرة ٣ أعلاه .

مشروع القرار الخامس

الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات
عقد الأمم المتحدة للمرأة

ان الجمعية العامة،

ان تشير الى قرارها ٣٥٢٠ (د-٣٠) المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٥، الذي
أقرت فيه، في جملة أمور، مقترحات العمل الواردة في خطة العمل العالمية لتنفيذ أهداف السنة
الدولية للمرأة التي اعتمدها المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة، المعقود في مدينة مكسيكو في
عام ١٩٧٥ (١٣)،

وان تشير الى قرارها ٣٤٩٠ (د-٣٠) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٥، الذي
أعربت فيه عن اقتناعها بأن الاستعراض والتقييم الشاملين والدقيقين للتقدم المحرز في الوفاء بأهداف
خطة العمل العالمية أمر بالغ الأهمية لنجاح الخطة والذي أقرت فيه بأن النتائج التي يسفر عنها
تنفيذ خطة العمل العالمية ستسهم في عطية استعراض وتقييم الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد
الأمم المتحدة الانمائي الثاني (١٤) وستعزز، بالتالي، دور المرأة في عطية التنمية،

وان تشير كذلك الى قرارها ١٣٦٣٥، المؤرخ في ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٠،
الذي أقرت بموجبه برنامج العمل للنصف الثاني من عقد الأمم المتحدة للمرأة (١٥) بصيغته المعتمدة
في المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة، المعقود في كونهانغ في عام ١٩٨٠، وقررت فيه
أن تعقد في سنة ١٩٨٥، في نهاية العقد، مؤتمرا عالميا لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم
المتحدة للمرأة،

وان تشير كذلك الى أن الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي
الثالث (١٦) أكدت على وجوب تنفيذ مجموعة التدابير الهامة المتعلقة بتحسين مركز المرأة والواردة

(١٣) تقرير المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة، مدينة مكسيكو، ١٩ حزيران/يونيه -
٢ تموز/يوليه ١٩٧٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم البيع E.76.IV.1) الفصل الثاني، الجزء ألف.

(١٤) القرار ٢٦٢٦ (د-٢٥).

(١٥) تقرير المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلام،
كونهانغ، ١٤-٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٠ (منشورات الأمم المتحدة، رقم البيع E.80.IV.3 والتصويب)،
الفصل الثاني، الجزء ألف.

(١٦) القرار ٣٥/٥٦، المرفق.

في خطة العمل العالمية المعتمدة في مدينة مكسيكو في عام ١٩٧٥ (١٣) والتدابير الهامة المتفق عليها المتصلة بالاستراتيجية الانمائية الدولية في برنامج العمل للنصف الثاني من عقد الأمم المتحدة للمرأة، المعتمدة في كونهان في عام ١٩٨٠،

وان تشير الى قرارها ١٢٧/٣٦، المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١، الذي طلبت فيه من لجنة مركز المرأة، في دورتها المقرر عقدها في سنة ١٩٨٢، أن تعطي أولوية لسألة الاعداد للمؤتمر،

وان تلاحظ أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي نظر، في دورته العادية الأولى لسنة ١٩٨٢، في توصيات لجنة مركز المرأة، كما وردت في تقريرها (١٧) واعتمد القرار ٢٦/١٩٨٢ المؤرخ في ٤ أيار/ مايو ١٩٨٢ المتعلق بالأعمال التحضيرية للمؤتمر،

وان تضع في اعتبارها جميع قراراتها ومقرراتها ذات الصلة بالأعمال التحضيرية للمؤتمرات الخاصة بوجه خاص قرارها ١٨٩/٣٣ المؤرخ في ٢٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٩،

١ - تؤيد قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٦/١٩٨٢ المؤرخ في ٤ أيار/ مايو ١٩٨٢ بشأن الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم مميزات عقد الأمم المتحدة للمرأة الذي سيعقد عام ١٩٨٥؛

٢ - ترحب بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي يقضي بأن تكون لجنة مركز المرأة هي الهيئة التحضيرية للمؤتمر وأن تعمل على أساس توافق الآراء؛

٣ - تؤيد قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدعوة الى اشتراك الدول على أوسع نطاق ممكن في الاجتماعات التحضيرية للمؤتمر وتعرب عن الأمل في أن تعين هذه الدول ممثلين تكون لديهم المعلومات الأساسية والخبرة في مجال المرأة والتنمية؛

٤ - تحيط علماً بأن الدورة الأولى للجنة مركز المرأة بوصفها الهيئة التحضيرية للمؤتمر ستعقد في فيينا في الفترة من ٢٣ شباط/ فبراير الى ٤ آذار/ مارس ١٩٨٣ وأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي سينظر في التقرير المتعلق بتلك الدورة في دورته العادية الأولى لعام ١٩٨٣؛

٥ - ترجو من الأمين العام أن يأخذ الفقرة ٩ من القرار ١٨٩/٣٣ في اعتباره عند تعيين الأمين العام للمؤتمر،

٦ - تقرر أن تنظر في دورتها الثامنة والثلاثين في التوصيات التي سيصدرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٨٣ على أساس تقرير الدورة الأولى للجنة مركز المرأة بوصفها الهيئة التحضيرية للمؤتمر، مضافاً إليها ملاحظات الأمين العام، ان وجدت؛

٧ - تحيط علماً مع التقدير بتقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في اعداد دراسة استقصائية عالمية عن دور المرأة في عملية التنمية (١٨) ، وتوصي بتقديم الدراسة الاستقصائية الى المؤتمر ؛

٨ - تقرر أن تدرج بنداً بعنوان " الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة " في جدول الأعمال المؤقت لدرتها الثامنة والثلاثين .

مشروع القرار السادس

المرأة في الحياة العامة

ان الجمعية العامة ،

ان تعيد تأكيد أهداف عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلام ،

وان ترفع في اعتبارها الفقرتين ٧٢ و ٧٣ من برنامج العمل للنصف الثاني من عقد الأمم المتحدة للمرأة (١٩) اللتين تدعوان الى تمثيل المرأة تمثيلاً منصفاً على جميع المستويات في الحكومات الوطنية والهيئات الدولية ،

وان تذكري بأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (٢٠) تطلب الى الدول الأطراف أن تكفل اعطاء المرأة الحق في المشاركة ، على قدم المساواة مع الرجل ، في صياغة سياسة الحكومة وتنفيذ هذه السياسة وفي شغل الوظائف العامة (٢١) ،

وان تذكري كذلك بأن تلك الاتفاقية تطلب الى الدول الأطراف أن تكفل للمرأة ، على قدم المساواة مع الرجل ، فرصة تمثيل حكومتها على المستوى الدولي والاشتراك في أعمال المنظمات الدولية (٢٢) ،

• A/37/381 (١٨)

(١٩) تقرير المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلام ، كونهانغ ، ١٤-٣٠ تموز/ يوليه ١٩٨٠ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.80.IV.3 والتصويب) ، الفصل الثاني ، الجزء الف .

(٢٠) القرار ١٨٠/٣٤ ، المرفق .

(٢١) المرجع نفسه ، الجزء الثاني ، المادة ٧ (ب) .

(٢٢) المرجع نفسه ، الجزء الثاني ، المادة ٨ .

وان تدرك أنه لم يبق سوى ثلاث سنوات على نهاية عقد الأمم المتحدة للمرأة،

١ - تلاحظ مع القلق أن المرأة ما زالت غير ممثلة على أساس منصف مع الرجل في مناصب صنع القرارات في أغلبية المؤسسات الوطنية والدولية؛

٢ - تطلب إلى جميع الدول الأعضاء بذل جهود خاصة، قبل نهاية عقد الأمم المتحدة للمرأة في عام ١٩٨٥، لترشيح النساء وتعيينهن، على أساس المساواة مع الرجال، ومع أخذ ذات المعايير الفنية في الاعتبار اللازم، في مناصب صنع القرارات في الهيئات الوطنية والدولية التي لا تمثل فيها المرأة تمثيلاً منصفاً؛

٣ - تطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة وإلى الرؤساء التنفيذيين للوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بذل مزيد من الجهود، قبل نهاية عقد الأمم المتحدة للمرأة في عام ١٩٨٥، لانتقاء النساء وتعيينهن، وفقاً للمادة ١٠١ من ميثاق الأمم المتحدة فسي مناصب صنع القرارات في الأمانة العامة وفي أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها.

مشروع القرار السابع

صندوق التبرعات لعقد الأمم المتحدة للمرأة

ان الجمعية العامة،

ان تشير إلى قرارها (٣١/٣٣) المؤرخ في ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦، المتضمن المعايير والترتيبات المتعلقة بإدارة صندوق التبرعات لعقد الأمم المتحدة للمرأة،

وان تشير أيضاً إلى قرارها (٣٦/٢٩) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١،

وان ترحب بالمساهمات التي قدمتها الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية في سبيل تنفيذ غايات عقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلام،

وان تحيط علماً مع التقدير بتقرير الأمين العام عن الصندوق (٢٣)،

١ - تلاحظ مع الارتياح المقررات التي اتخذتها اللجنة الاستشارية لصندوق التبرعات لعقد الأمم المتحدة للمرأة خلال دورتها الحادية عشرة والثانية عشرة؛

٢ - تري أن على الصندوق أن يقدم مساهمة فريدة في ميدان المساعدة التقنية لتنفيذ غايات عقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلام؛

- ٣ - ترى كذلك أن تقييم المشاريع له دور هام في تمكين الصندوق من انجاز أهدافه ؛
- ٤ - تلاحظ مع الارتياح الزيادة المستمرة في عدد المشاريع المقدمة الى الصندوق والتمويله بواسطة والدور الحفاز الذي يؤديه الصندوق في تشجيع رعاية الحكومات والصناديق الأخرى للأنشطة الابتكارية والتجريبية ؛
- ٥ - تلاحظ تعيين موظفات برامج أقدام في اللجان الإقليمية في حدود موارد الميزانية العادية المتاحة لها وتعترف بالمساهمة القيمة التي يسهم بها هذا في أعمال الصندوق ومن خلال هذا في تنفيذ غايات العقد ؛
- ٦ - تحث الأمانة التنفيذيين للجان الإقليمية على اتخاذ موبد من الاجراءات لاستعمال الموارد المتاحة من الأموال والموظفين لتعزيز برامجها المعنية بالمرأة ؛
- ٧ - تلاحظ مع القلق أن التبرعات للصندوق لم تكن كافية لتمكينه من الاضطلاع بكامل المشاريع الجديدة بالتنفيذ المقدمة اليه ؛
- ٨ - ترى أن أنشطة جمع التبرعات والأنشطة الاعلامية دورا حيويها في المحافظة على السلامة المالية للصندوق وفعاليتها وزيادتهما ؛
- ٩ - تعرب عن تقديرها للدعم الذي قدمته اللجان الوطنية للصندوق وروابطات الأمم المتحدة الوطنية والمنظمات غير الحكومية الأخرى الى أعمال الصندوق ؛
- ١٠ - تعرب عن تقديرها أيضا للتبرعات التي عقدتها الدول الأعضاء للصندوق ، وعن أملها في أن يبقى المستوى العام لهذه التبرعات على ما هو عليه أو يزيد ؛
- ١١ - تحيط علما برأى اللجنة الاستشارية للصندوق ، كما أعربت عنه في التقرير عن دورتها الثانية عشرة ، ومؤداه أنه ما زالت هناك أسباب تدعو للقلق فيما يتعلق بالمسائل الادارية المتعلقة بالصندوق ، وأملها في أن يتخذ الأمين العام تدابير محددة ولموسة ، على أساس عاجل ، لضمان دراسة هذه القضايا واتخاذ الاجراءات اللازمة ؛
- ١٢ - تحيط علما أيضا بالتأكدات التي قدمت الى اللجنة الاستشارية بأن الأمين العام سيعمل كل ما في وسعه ليكفل ادارة الصندوق ادارة فعالة ؛
- ١٣ - ترجو من الأمين العام :
 - (أ) أن يواصل تقديمه لتقارير سنوية عن ادارة الصندوق والتقدم المحرز في أنشطته ؛
 - (ب) أن يواصل ادراج الصندوق على أساس سنوي بوصفه أحد برامج مؤتمر الأمم المتحدة لاطلاق التبرعات للأنشطة الانمائية .

مشروع القرار الثامناعلان بشأن مشاركة المرأة في تعزيز السلم
والتعاون الدوليينان الجمعية العامة،

ان تضع في اعتبارها أن ميثاق الأمم المتحدة يعرب عن تصميم شعوب الأمم المتحدة على أن تؤكّد من جديد ايمانها بالحقوق المتساوية للرجال والنساء، وأن تمارس التسامح، وأن تعيش معاً في سلم وحسن جوار،

وان تضع في اعتبارها أيضاً أن الاعلان العالمي لحقوق الانسان (٢٤) يعلن أن الكرامة الأصلية والحقوق المتساوية وغير القابلة للتصرف لجميع أعضاء الأسرة الانسانية هي أساس الحرية، والعدل والسلم في العالم،

وان ترى كذلك أن العهد بين الدوليين لحقوق الانسان ينصان على حق الرجال والنساء في التمتع على قدم المساواة بجميع الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والمدنية، والسياسية،

وان تؤكّد من جديد أهداف عقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلم،

وان تأخذ في اعتبارها القرارات، والاعلانات، والاتفاقيات، والبرامج، والتوصيات التي اتخذتها الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمؤتمرات الدولية، التي تستهدف القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتعزيز المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة،

وان تشير الى أن اعلان المكسيك بشأن مساواة المرأة وساهمتها في التنمية والسلم، الصادر عام ١٩٧٥ (٢٥)، قد أكد أن للمرأة دوراً حيوياً تقوم به في تعزيز السلم في جميع نواحي الحياة، وفي الأسرة، والمجتمع، والدولة، والعالم،

وان تدرك بأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (٢٦) تعلن أن التمييز ضد المرأة يشكل انتهاكاً لهدأ المساواة في الحقوق واحترام كرامة الانسان، وعقبة أمام مشاركة المرأة، على قدم المساواة مع الرجل، في حياة بلدها الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية، والمدنية، والسياسية، ويزيد من صعوبة التنمية الكاملة لمكانات المرأة في خدمة بلدها والبشرية،

(٢٤) القرار ٢١٧ ألف (د-٣) .

(٢٥) تقرير المؤتمر العالمي للجنة الدولية للمرأة (منشورات الأمم المتحدة، رقم البيع

E.76.IV.1، الفصل الأول .

(٢٦) القرار ٣٤/١٨٠، المرفق .

وان تشير أيضا الى أن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة تؤكد أن تعزيز السلم والأمن الدوليين ، وتخفيف حدة التوتر الدولي ، والتعاون المتبادل فيما بين جميع الدول بغض النظر عن نظمها الاجتماعية والاقتصادية ، ونزع السلاح العام والكامل ولا سيما نزع السلاح النووي في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة ، وتوكيد مبادئ العدل والمساواة والمنفعة المتبادلة في العلاقات فيما بين البلدان ، وإعمال حق الشعوب - الواقعة تحت السيطرة الأجنبية والاستعمار - والاحتلال الأجنبي - في تقرير المصير والاستقلال ، وكذلك احترام سيادة الوطنية والسلامة الإقليمية ، تنهض جميعا بالتقدم الاجتماعي والتنمية ، وتسهم ، بالتالي ، في تحقيق المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة ،

وان تدرك أن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة تلزم الدول الأطراف بأن تتخذ كل التدابير المناسبة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في كل ميدان من ميادين العمل الانساني ، بما في ذلك السياسة والأنشطة الاقتصادية ، والقانون ، والعمالة ، والتعليم ، والرعاية الصحية ، والعلاقات الأسرية

وان تلاحظ أنه بالرغم مما أحرز من تقدم نحو تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة ، لا يزال هناك قدر كبير من التمييز ضد المرأة ، مما يعوق مشاركة المرأة على نحو فعال في تعزيز السلم والتعاون الدوليين ،

وان ترحب بما أسهمت به المرأة بالرغم من ذلك في سبيل تعزيز السلم والتعاون الدوليين ، وفي الكفاح ضد الاستعمار والفصل العنصري ، وجميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري ، والعدوان ، والاحتلال الأجنبي ، وجميع أشكال السيطرة الأجنبية ، وفي العمل على تمتع بحقوق الانسان والحريات الأساسية دون قيود وبشكل فعال ،

وان ترحب أيضا باسهام المرأة من أجل إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية بشكل عادل وتحقيق نظام اقتصادي دولي جديد ،

واقناعا منها بأن المرأة تستطيع أن تلعب دورا هاما ومتزايدا في هذه المجالات ،

تصدر رسميا الاعلان بشأن مشاركة المرأة في تعزيز السلم والتعاون الدوليين الوارد في مرفق هذا القرار .

المرفق

اعلان بشأن مشاركة المرأة في تعزيز السلم والتعاون الد وليين

الجزء الأول

المادة ١

- للرجل والمرأة مصلحة متساوية وحيوية في الاسهام في السلم والتعاون الد وليين .
- وتحقيقا لهذه الغاية ، يجب تمكين المرأة من ممارسة حقها في المشاركة على قدم المساواة مع الرجل في الشؤون الاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية ، والمدنية ، والسياسية للمجتمع .

المادة ٢

- المشاركة الكاملة للمرأة في الشؤون الاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية ، والمدنية ، والسياسية للمجتمع ، وفي السعي من أجل تعزيز السلم والتعاون الد وليين تتوقف على التوزيع المتوازن والمنصف للأد وار بين المرأة والرجل في الأسرة وفي المجتمع ككل .

المادة ٣

- المشاركة المتزايدة للمرأة في الشؤون الاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية ، والمدنية ، والسياسية للمجتمع تسهم في اقرار السلم والتعاون الد وليين .

المادة ٤

- ان تمتع المرأة والرجل تمتعا تاما بحقوقهما ، ومشاركة المرأة مشاركة كاملة في تعزيز السلم والتعاون الد وليين يسهمان في القضاء على الفصل العنصري ، وجميع أشكال العنصرية ، والتمييز العنصري ، والاستعمار ، والاستعمار الجديد ، والعدوان ، والاحتلال والسيطرة الأجنبيين والتدخل في الشؤون الداخلية للد ول .

المادة ٥

- من الضروري اتخاذ تدابير خاصة على الصعيدين الوطني والدولي من أجل زيادة

مستوى مشاركة المرأة في مجال العلاقات الدولية كما يتسنى لها أن تسهم، على أساس المساواة مع الرجل، في الجهود الوطنية والدولية المبذولة لضمان السلم العالمي، والتقدم الاقتصادي والاجتماعي ولتعزيز التعاون الدولي.

الجزء الثاني

المادة ٦

تتخذ جميع التدابير المناسبة لتكثيف الجهود الوطنية والدولية فيما يتعلق بمشاركة المرأة في تعزيز السلم والتعاون الدوليين، عن طريق ضمان مشاركة المرأة مشاركة متساوية في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية، والمدنية، والسياسة للمجتمع من خلال التوزيع المتوازن والمنصف للأدوار بين الرجل والمرأة في المجال الأسري وفي المجتمع ككل، وكذلك عن طريق توفير فرصة متساوية للمرأة للمشاركة في عملية صنع القرار.

المادة ٧

تتخذ جميع التدابير المناسبة لتعزيز تبادل الخبرة على الصعيدين الوطني والدولي لغرض زيادة مشاركة المرأة في تعزيز السلم والتعاون الدوليين وفي حل المشاكل الوطنية والدولية الحيوية الأخرى.

المادة ٨

تتخذ جميع التدابير المناسبة على الصعيدين الوطني والدولي للاعلان بشكل فعال عن مسؤولية المرأة ومشاركتها الفعالة في تعزيز السلم والتعاون الدوليين وفي حل المشاكل الوطنية والدولية الحيوية الأخرى.

المادة ٩

تتخذ جميع التدابير المناسبة لتقديم التضامن والدعم للنساء اللاتي يكنّ من ضحايا الانتهاكات الجماعية والصارخة لحقوق الانسان مثل الفصل العنصري، وجميع أشكال العنصرية، والتمييز العنصري، والاستعمار، والاستعمار الجديد، والعدوان، والاحتلال والسيطرة الأجنبية، وسائر الانتهاكات لحقوق الانسان.

المادة ١٠

تتخذ جميع التدابير المناسبة للاشادة بمشاركة المرأة في تعزيز السلم والتعاون
الدوليين .

المادة ١١

تتخذ جميع التدابير المناسبة لتشجيع المرأة على المشاركة في المنظمات غير الحكومية
والمنظمات الحكومية الدولية التي تهدف الى تعزيز السلم والأمن الدوليين ، وتطوير العلاقات
الودية فيما بين الدول ، وتعزيز التعاون فيما بين الدول ، ولتحقيق تلك الغاية تضمن على
نحو فعال حرية الفكر ، والضمير ، والتعبير ، والاجتماع ، وتكوين الجمعيات ، والاتصال ،
والتنقل بدون تمييز بسبب العرق ، أو العقيدة السياسية أو الدينية ، أو اللغة ، أو الأصل
الاثني .

المادة ١٢

تتخذ جميع التدابير المناسبة لتوفير الفرص العملية لتحقيق المشاركة الفعالة للمرأة
في تعزيز السلم والتعاون الدوليين ، والتنمية الاقتصادية ، والتقدم الاجتماعي ، ولتحقيق
تلك الغاية تتخذ التدابير التالية :

- ١ ' تشجيع التمثيل المنصف للمرأة في الوظائف الحكومية وغير الحكومية ؛
- ٢ ' تشجيع تحقيق المساواة في الفرص أمام المرأة للالتحاق بالخدمة الدبلوماسية؛
- ٣ ' تعيين النساء ، أو ترشيحهن ، على أساس متساو مع الرجال ، كأعضاء في
الوفود الى الاجتماعات الوطنية أو الإقليمية أو الدولية؛
- ٤ ' دعم زيادة استخدام المرأة على جميع المستويات في أمانات الأمم المتحدة
ووكالاتها المتخصصة ، وفقاً للمادة ١٠١ من ميثاق الأمم المتحدة .

المادة ١٣

تتخذ جميع التدابير المناسبة لاقرار الحماية القانونية الكافية لحقوق المرأة على
اساس المساواة مع الرجل بما يكفل المشاركة الفعالة للمرأة في الأنشطة المشار اليها أعلاه .

المادة ١٤

ان جميع الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية ، بما فيها الأمم
المتحدة والوكالات المتخصصة ، والأفراد مطالبون ببذل جميع ما في وسعهم لتشجيع تنفيذ
المبادئ الواردة في هذا الاعلان .